

Distr.: General  
27 July 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٠٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها  
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

### أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

#### تقرير الأمين العام

موجز

تناول المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، في دورته التاسعة والستين والسبعين، البندين الموضوعيين التاليين: الأولويات الاستراتيجية للأمين العام بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار؛ والتطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الأمن الدولي ونزع السلاح. وأفاد النظر في الموضوعين المذكورين في وضع خطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "ضمان مستقبلنا المشترك". وشكل عمل المجلس، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، جزءاً من عملية متعددة الخطوات شملت إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

وأعرب المجلس عن دعمه الكامل والمطلق للخطة، وأثنى على الأمين العام لتحديده لمسار واضح واستراتيجي لمواجهة التحديات الراهنة والدفاع عن المكاسب التي تحققت في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وأثنى المجلس على الأمين العام لاختياره إطلاق الخطة في إحدى مؤسسات التعليم العالي، ومن ثم إبراز دور الشباب في جهود نزع السلاح.

وأشاد المجلس بالخطة نظراً لطابعها الشامل والمتوازن، وتركيزها على تقليل وإزالة التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل ("نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية")، والتخفيف والتقليل من الآثار المدمرة على المدنيين التي تنتج عن استخدام أسلحة مصممة لساحة المعركة ("نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح")، والدعوة إلى اليقظة بشأن التكنولوجيات الجديدة والناشئة التي تجلب منافع لكنها تنطوي أيضاً على مخاطر أمنية بالنسبة للأجيال القادمة ("نزع السلاح من أجل الأجيال القادمة"). ولاحظ

\* A/73/150



المجلس أن النطاق الواسع للخطة يعالج شواغل جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن أولويات نزع السلاح وعدم الانتشار لديها.

وفي مداوالات المجلس بشأن "نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية"، وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية، أكد المجلس من جديد أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا وجوديا مستمرا للعالم. ويجب أن تعمل الدول معا على اتخاذ خطوات محددة لا رجعة فيها للإعداد لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويشمل ذلك إعادة تنشيط العمليات العالمية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار؛ وإدامة حظر التجارب النووية؛ ووضع نُهج من أجل التحقق من نزع السلاح النووي؛ ووضع حد لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. ورحب المجلس أيضا ترحيبا قويا بتعزيز الخطة على الحوار والإجراءات الرامية إلى الحد من خطر أي استخدام للأسلحة النووية، في إطار الهدف الشامل للخطة المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وشدد المجلس على أهمية مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠. ورحب باستعداد الأمين العام، كما ورد في الخطة، لاستخدام مساعيه الحميدة مع جميع الدول الأطراف للمساهمة في تحقيق نتائج طيبة. ورحب أيضا بالتزام الأمين العام بتشجيع إجراء حوار أوسع نطاقا بين الدول لدعم أهداف الخطة في هذا المجال.

وأكد المجلس كذلك على ضرورة وقف أي استخدام للأسلحة الكيميائية من خلال كفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

وأكد المجلس أيضا أن منع ظهور أسلحة استراتيجية جديدة ومزعزعة للاستقرار ونشرها المحتمل، بما في ذلك في الفضاء الخارجي، يظل أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار الدولي.

وأثناء مداوالات المجلس بشأن "نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح"، لاحظ أن النزاعات المسلحة التي تستخدم فيها الأسلحة التقليدية تزداد فتكا وتدميرا وتعقيدا، ليس بسبب التراكم المفرط والتوافر الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها فحسب، بل أيضا نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وكذلك ظهور تكنولوجيات جديدة، مثل الطائرات المسلحة المسيرة من دون طيار.

ورحب المجلس بالتقييم الورد في الخطة بأن النهج الدولية المعتمدة لتنظيم الأسلحة يجب أن تتماشى مع الحجم الكبير لتلك المشاكل وأن تدمج في العمل الأوسع نطاقا الرامي إلى الوقاية والتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، وافق على الاستنتاج الذي يفيد بأنه من الضروري اعتماد نهج جديد لدعم العمل على الصعيد القطري من أجل وضع حد للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وذخائرها؛ وأنه يلزم تعزيز تنفيذ التدابير الرامية إلى ضمان الأمن والحماية المادية للمخزونات الزائدة والسيئة صيانتها؛ وأنه ينبغي تشجيع شكل جديد من التعاون والحوار من أجل الحد من الإنفاق العسكري وبناء الثقة بين الدول.

ونظر المجلس في مسألة الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، التي حددت على أنها أحد الشواغل الرئيسية في الخطة. إذ يتزايد استعمال الأسلحة المصممة للاستخدام في ساحات القتال المفتوحة (كالمدفعية والصواريخ وقذائف الهاون، والقنابل الكبيرة التي تُلقى من الطائرات، والقذائف التسيارية سطح - سطح) في المناطق المأهولة بالسكان، وهو ما يخلف أثرا مدمرا على السكان المدنيين

والهياكل الأساسية المدنية وأمسى مشكلة إنسانية صادمة. ولاحظ المجلس أنه على الرغم من القيود المفروضة بموجب القانون الدولي الإنساني، تزايد أثر الأسلحة المتفجرة على المدنيين بشكل كبير.

وفيما يخص مسألة "نزع السلاح من أجل الأجيال القادمة"، التي تمت في إطارها دراسة وسائل وأساليب القتال الناشئة، لاحظ المجلس أنه على الرغم من أن للتكنولوجيا فوائد هائلة، فالتكنولوجيات الجديدة في مجال الأسلحة تطرح تحديات للقواعد القانونية والإنسانية والأخلاقية الموجودة، ولعدم الانتشار، والاستقرار الدولي، والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى تزايد التشغيل الآلي للأسلحة، من الضروري اتخاذ تدابير جديدة لضمان تحكم البشر دائما في استخدام القوة. ويجب تشجيع ثقافة المساءلة والالتزام بالمعايير والقواعد والمبادئ لضمان السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني، ويلزم اتخاذ خطوات إضافية لتشجيع الابتكار المسؤول لدى قطاع الصناعة والمهندسين والعلماء.

وأخيرا، وفيما يتعلق بمسألة "تعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح"، لاحظ المجلس أن مبادرات نزع السلاح تحقق أكبر قدر من النجاح عندما تشمل شراكات فعالة بين الحكومات، وأوساط الخبراء، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ولا بد من إعادة تنشيط المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة المعنية بنزع السلاح واستخدامها بشكل أفضل، وذلك من خلال تعزيز الإرادة السياسية وتحسين التنسيق واستخدام الخبرات في عملها. وينبغي توفير المزيد من فرص التعليم والتدريب لتمكين النساء والشباب ليكونوا قوة لإحداث التغيير وتحقيق نزع السلاح. وينبغي أيضا إشراك وإدماج الخبراء ومثلي قطاع الصناعة والمجتمع المدني على نحو أكثر فعالية في جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ورحب المجلس الاستشاري، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، برؤية المديرية الجديدة بالنسبة للمعهد باعتباره جهة متجاوبة تقدم المعارف والمعلومات وتيسر الحوار وتسدي المشورة في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، ودوائر خبراء نزع السلاح، وكيانات الأمم المتحدة، وأيد هذه الرؤية. وعلى وجه الخصوص، رحب المجلس بتأكيد المعهد على المساهمة في تنفيذ الخطة.

وصادق المجلس على تقرير مديرة المعهد عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٨ وعلى برنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ونظر المجلس في تقرير التقييم الذي أجراه طرف ثالث مستقل، والذي يحدد هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذجاً تشغيلياً على النحو المطلوب من أجل إنجاز ولاية المعهد وتحقيق أهدافه. وأحاط المجلس علماً بالطابع المهني والشامل للتقييم وأيد نتائجه العامة. وفي رأي المجلس، أكد التقييم الموقف الثابت للمجلس بشأن أهمية كفاءة امتلاك المعهد للقدرة التشغيلية والموارد الكافية للاضطلاع بولايته بطريقة مستدامة ونزيهة وشاملة.

## أولا - مقدمة

١ - عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورته التاسعة والستين في جنيف في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كما عقد دورته السبعين في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ (سبتمبر). وقدم تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي وافق عليه المجلس الاستشاري بصفته مجلس أمناء المعهد، في الوثيقة A/73/256.

٢ - وقد ترأس فلاديمير درونبناك (كرواتيا) المجلس في كلتا الدورتين في عام ٢٠١٨.

## ثانيا - المناقشات الموضوعية والتوصيات

٣ - تناول المجلس الاستشاري، في دورته التاسعة والستين والسبعين، البندين الموضوعيين التاليين: الأولويات الاستراتيجية للأمن العام بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار؛ و التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الأمن الدولي ونزع السلاح. وأفاد النظر في الموضوعين المذكورين في وضع خطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "ضمان مستقبلنا المشترك". وشكل عمل المجلس، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، جزءاً من عملية متعددة الخطوات شملت إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

٤ - وتم الكشف عن الخطة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ في جامعة جنيف في خطاب هام متعلق بالسياسة العامة ألقاه الأمين العام. وتتضمن ثلاث ركائز رئيسية هي: ركيزة "نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية"، التي يقترح في إطارها مسار مشترك للقضاء على الأسلحة النووية، واستعادة احترام القواعد المشتركة التي تمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والحيلولة دون ظهور سباق جديد للتسلح؛ وركيزة "نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح"، التي ترمي إلى التخفيف من الأثر المدمر على المدنيين من جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، مع التركيز على تقديم المساعدة إلى الدول من أجل الحد من المخزونات الزائدة من الأسلحة التقليدية والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وركيزة "نزع السلاح من أجل الأجيال القادمة"، التي تتعلق بالتحديات التي يشكلها كل من الأسلحة الذاتية التشغيل، والذكاء الاصطناعي، والتحديات الإلكترونية. وفي الخطة، يشجع الأمين العام أيضاً على بناء وتعزيز الشراكات مع الحكومات وأوساط الخبراء والمجتمع المدني، مع التركيز بوجه خاص على تمكين الشباب وإيجاد فرص التدريب والتعليم. كما أولى اهتماماً خاصاً للأثر الجنساني للأسلحة.

٥ - وأثناء إلقاء كلمة أمام المشاركين في الدورة السبعين للمجلس، شكر الأمين العام الأعضاء لتقديمهم إسهامات أولية بالغة الأهمية من أجل وضع الخطة. وطلب الأمين العام إلى المجلس التركيز على استراتيجيات لتنفيذ الخطة وتناول ثلاثة أسئلة رئيسية: كيفية حشد وضمان دعم الدول الأعضاء للمضي قدماً، ولا سيما في المناخ الدولي الحالي الصعب؛ وكيفية ضمان أن تكون الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة منسقة مع عمل الدول الأعضاء في مجالات نزع السلاح والتنمية والشؤون الإنسانية؛ وكيفية بناء شراكات فعالة مع الخبراء وقطاع الصناعة والجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وعمامة الجمهور.

٦ - واستمع المجلس إلى عروض لموظفي الأمم المتحدة بشأن مسائل محددة، وناقش المواضيع المختلفة، بغية وضع اقتراحات وتوصيات عملية وملموسة تركز على تنفيذ نقاط العمل الواردة في الخطة.

## ألف - تقييم عام لخطة نزع السلاح

٧ - أعرب المجلس عن دعمه الكامل والمطلق لخطة الأمين العام لنزع السلاح وأثنى عليه لتحديدته لمسار واضح واستراتيجي لمواجهة التحديات الراهنة والدفاع عن المكاسب التي تحققت في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

٨ - ورأى المجلس أن الخطة ذات طابع شامل ومتوازن، بتركيزها على تقليل وإزالة التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ("نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية")، والتخفيف والتقليل من الأضرار المدمرة التي تلحق بالمدنيين من جراء استخدام الأسلحة التقليدية ("نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح")، ودعوها إلى اليقظة بشأن التكنولوجيات الجديدة والناشئة التي قد تهدد أمن الأجيال القادمة ("نزع السلاح من أجل الأجيال القادمة"). وعلاوة على ذلك، أعرب المجلس عن إعجاب به برؤية وواقعية الخطة، برسالتها المتمثلة في الحفاظ على ما هو قائم وتحسينه في الأجل القريب، ورؤيتها لنزع السلاح على المدى البعيد.

٩ - وعلى الرغم من أن الخطة مبادرة قام بها الأمين العام، وليست نتيجة لعملية حكومية دولية، سلم المجلس بالقيمة المضافة للخطة من حيث الروابط التي تقيمها مع الخطط والأولويات الحكومية الدولية الأخرى، وبخاصة أهداف التنمية المستدامة، والإشارات فيها إلى هذه الخطط والأولويات، وأكد هذه القيمة المضافة. ورأى المجلس أن هذه الروابط هي التي تجعل نزع السلاح جزءاً لا يتجزأ من جوهر أعمال الأمم المتحدة وذا أهمية بالنسبة لكل دولة من الدول الأعضاء.

١٠ - ولاحظ المجلس أن النطاق الواسع للخطة يعالج شواغل جميع الدول، بغض النظر عن أولويات نزع السلاح وعدم الانتشار لديها.

١١ - وود المجلس أن يؤكد على أنه يتعين على جميع الجهات صاحبة المصلحة العمل بنشاط على تشجيع خطة نزع السلاح، وحث جميع الدول الأعضاء على الأخذ بزمام الخطة. وشدد المجلس على ضرورة بذل المزيد من الجهود في مجال التوعية لزيادة الوعي بالخطة ودعوها إلى العمل فيما بين الدول الأعضاء وأوساط الخبراء والمجتمع المدني وعمامة الجمهور. ولتعزيز تحقيق هذه الأهداف، أصدر المجلس التوصيات التالية.

### النقاط الرئيسية والتوصيات

(أ) يشجّع الأمين العام وكبار موظفيه على التواصل مع الدول الأعضاء من خلال بعثاتها الدائمة في نيويورك، وجنيف، وفيينا، وعلى التحاور مع عواصمها، بما في ذلك وزارات الدفاع، والخارجية، والمالية وغيرها من المؤسسات الوطنية ذات الصلة؛

(ب) ينبغي أن تناقش خطة نزع السلاح خلال المناقشة العامة في بداية الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة وينبغي تشجيع الأمين العام على ذكر الخطة في كلمته أمام الجمعية العامة؛

- (ج) ينبغي تشجيع رؤساء الدول والحكومات على الإشارة إلى الخطة في الملاحظات التي يقدمونها أمام الجمعية العامة؛
- (د) ينبغي لرئيس المجلس أن يلفت انتباه رئيس الجمعية العامة ورئيس اللجنة الأولى إلى الخطة، وأن يشجعهما على ضمان النظر فيها بشكل ملائم؛
- (هـ) ينبغي أن تُستغل الفرص المتاحة للأمين العام لتقديم الخطة في مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم؛
- (و) يمكن إنشاء شبكة لـ "أصدقاء نزع السلاح" كوسيلة ممكنة للمضي قدماً في تنفيذ الخطة؛
- (ز) يمكن نشر مقالات داعمة لجزء أو أكثر من الخطة من تأليف عضو أو أكثر من أعضاء المجلس أو مجموعة من العاملين في مجال التعبئة أو المناصرين؛
- (ح) ينبغي التأكيد على الخطة في المقدمة وفي الفرع السادس من التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة، الذي صدر به تكليف في المادة ٩٨ من ميثاق الأمم المتحدة؛
- (ط) ينبغي إجراء عملية حصر لتحديد الدور المحتمل لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة في المضي قدماً في تنفيذ أجزاء معينة من الخطة، مثل دور هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في إشراك النساء والفتيات في أعمال الخطة؛
- (ي) ينبغي إعداد رسائل مصممة خصيصاً تشرح الفوائد الفريدة بالنسبة لدول أعضاء معينة التي تنتج عن اتخاذ إجراءات فعالة في المجالات الرئيسية للخطة. ومن خلال تنفيذ الخطة، ينبغي أن تبيّن قيمتها المضافة بالنسبة للدول الأعضاء مع مرور الوقت، ومن ثم تعزيز دعم هذه الدول للخطة؛
- (ك) ينبغي أن تقدم الخطة على أنها برنامج عملي المنحى مرتبط بأهداف التنمية المستدامة؛
- (ل) ينبغي إتاحة نسخة مختصرة من الخطة، ربما في شكل سهل القراءة وبلغة خالية من المصطلحات المتخصصة، على صفحة الاستقبال الرئيسية للموقع الشبكي للأمم المتحدة؛
- (م) ينبغي أن تترجم الخطة إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، شريطة توافر الموارد، وأن توزع نسخ من الخطة على جميع الدول الأعضاء قبل بداية الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة؛
- (ن) ينبغي للمنظمة أن تستغل الذكريات السنوية الهامة للحفاظ على الزخم فيما يخص الخطة، مثل الذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

## ١ - نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية: أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية

### الإطار المفاهيمي

١٢ - أكد المجلس من جديد أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا وجوديا مستمرا للعالم. ويجب أن تعمل الدول معا على اتخاذ خطوات محددة لا رجعة فيها للإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويشمل ذلك إعادة تنشيط العمليات العالمية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وإدانة حظر التجارب النووية، ووضع نُهج للتحقق من نزع السلاح النووي، ووقف إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة.

١٣ - وأكد المجلس كذلك على الحاجة إلى وقف استخدام الأسلحة الكيميائية من خلال كفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب. وأشار أيضا إلى ضرورة تعزيز الإطار المؤسسي فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، ولا سيما اتفاقية حظر استحداث وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، للحيلولة دون أي استخدام لهذه الأسلحة والاستعداد للاستجابة إذا فشلت الوقاية.

١٤ - وفي الوقت نفسه، أبرز المجلس أن منع ظهور أسلحة استراتيجية جديدة ومزعزعة للاستقرار ونشرها المحتمل، بما في ذلك في الفضاء الخارجي، يظل أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار الدولي.

### الهيكمل المؤسسي

١٥ - في بيئة دولية متزايدة التوترات وأوجه انعدام الأمن، على النحو المبين في خطة الأمين العام لنزع السلاح، وافق المجلس على أن إحدى الأولويات العاجلة هي المحافظة على الإطار الثنائي والمتعدد الأطراف والمتعدد الجهات القائم المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، الذي يشمل عناصر رئيسية مثل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها؛ والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى؛ ومؤتمر نزع السلاح. وكان هناك على ما يبدو توافق عام في الآراء على أن الإطار الحالي يوجد تحت ضغط كبير.

١٦ - وأكد المجلس من جديد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وشدد المجلس على نحو متكرر على أهمية ضمان نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، إذ يؤمن بأنه أولوية لجميع الدول الأطراف، ورحب باستعداد الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح للمساهمة في تحقيق هذا الهدف.

١٧ - وفي هذا الصدد، كرر المجلس دعوته الواردة في الخطة بالوفاء بالالتزامات السابقة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واقترح أن تكون إحدى نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ هي تحديد الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي تنفيذها خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥.

١٨ - واتفق المجلس على أن من المهم للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ إيجاد سبل لإحراز التقدم نحو تحقيق الهدف الذي يؤكّد عليه مرارا وتكرارا والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع

أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥.

١٩ - وأكد المجلس أنه على الرغم من أن للأمين العام دورا هاما يضطلع به، فإن الدول، ولا سيما منها الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، ينبغي أن تعمل من أجل تحسين البيئة السياسية وتحقيق المشاركة والحوار المتجددين والبناءيين. ومن أجل تحقيق النجاح في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ والمضي قدما في جميع مجالات الخطة، يجب على الدول أن تعود إلى عادة التعاون فيما بينها. وأبرز خلال مناقشات المجلس استعداد الأمين العام لتشجيع الحوار بغية تحقيق تلك الغاية.

٢٠ - وأشار المجلس إلى أن مجلس الأمن قد أيد بالإجماع خطة العمل الشاملة المشتركة الواردة في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). وخلال مناقشات المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، تم التأكيد على أن خطة العمل إنجاز كبير في مجالي عدم انتشار الأسلحة النووية والدبلوماسية، وأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزامات الواردة فيها.

٢١ - ورحب المجلس بعقد مؤتمر قمة في سنغافورة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وشجعه الالتزام بالعمل على نزع السلاح النووي بشكل كامل من شبه الجزيرة الكورية.

٢٢ - واتفق المجلس مع الأمين العام في تشديده على الحفاظ على ممارسة وقاعدة عدم استخدام أو تجريب الأسلحة النووية. وحتى وإن كان الحفاظ على الإطار القائم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح هو التحدي الأكثر استعجالا، أيد المجلس تركيز الخطة على تمديد نطاق ذلك الإطار ليشمل التهديدات الجديدة والأدوات الجديدة في مجموعة أدوات تحديد الأسلحة.

٢٣ - وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أقر المجلس بأهمية إعادة فرض القاعدة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. واعتبرت الحاجة إلى استعادة الثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف تحديا هاما للإطار الدولي المتفق عليه.

٢٤ - وفي هذا الصدد، رحب المجلس بنقاط العمل الواردة في الخطة. وأيد فكرة تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة من خلال وضع آلية للتحقيق في حالات الاستخدام المزعومة.

٢٥ - وبالنظر إلى النطاق الواسع للقضايا المطروحة، لم يكن للمجلس وقت للتركيز سوى على عدد محدود من المجالات الرئيسية المحددة التي رأى أنها ستستفيد من المزيد من المداولات والتوصيات. ولا ينبغي اعتبار عدم وجود إشارة إلى المجالات الأخرى في تقريره حكما بشأن أهمية هذه المجالات.

#### النقاط الرئيسية والتوصيات

٢٦ - في إطار المساعدة على اتفاق المجتمع الدولي مرة أخرى على رؤية موحدة ومسار مشترك نحو القضاء التام على الأسلحة النووية، رحب المجلس بالالتزام الذي أعرب عنه الأمين العام في خطته بالدخول في حوار هادئ للحصول على دعم الدول الأعضاء للخطة والمضي في تحقيق أهدافها.

٢٧ - ورحب المجلس أيضا بتأكيد الأمين العام في الخطة على زيادة جهوده الرامية إلى تيسير الحوار النقدي فيما بين الدول الأعضاء، بطرق منها الإنشاء الممكن لمنابر غير رسمية جديدة أو استخدام المنتديات القائمة لتوليد أفكار جديدة.

٢٨ - وفي سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سلط المجلس الضوء على حاجة الدول إلى التحول عن عادات المواجهة الحالية إلى عادات التعاون، أولاً من خلال تحديد مجالات معينة يمكن أن يشجع فيها على إقامة التعاون وتوسيعه مع مرور الوقت، ثم الانتقال إلى إدراج قضايا أكثر إثارة للخلاف.

٢٩ - وناقش المجلس باهتمام خاص اقتراح الأمين العام للنهج المزدوج للدبلوماسية الملحة على مستوى المسار ١,٥ (الرسمي - غير الرسمي) وإنشاء عملية أوسع تشبه عملية هلسنكي في الشرق الأوسط لبناء الثقة. وفي الملاحظات التي قدمها الأمين العام إلى المجلس، أبرز إمكانات الاستفادة من استراتيجية أوسع نطاقاً لبناء الثقة يمكن أن تبدأ بقضايا أكثر ملاءمة للاتفاق وأن تؤدي إلى مزيد من التقاء الآراء فيما يخص مواضيع أكثر حساسية.

٣٠ - وأوصى المجلس بأن يبرز الأمين العام للدول الأعضاء أهمية بذل جهود ترمي إلى الحفاظ على العمليات الثنائية لتحديد الأسلحة واستئنافها. وسيكون الأمين العام في وضع جيد لتشجيع إعادة بناء التعاون فيما بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣١ - وأثناء مناقشة أهمية تعزيز الحوار بشأن المسائل النووية، بما في ذلك الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية، وبالنظر إلى استعداد الأمين العام لتشجيع هذا الحوار، اقترح المجلس النظر في النموذج التالي لثلاث "دوائر متحدة المركز" لتعزيز الحوار:

(أ) أولاً، ستكون الدائرة الداخلية هي الحوار على مستوى المسار ١,٥ فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك بشأن المذاهب والمفاهيم المتعلقة بالأسلحة النووية. ويمكن أن يكون هذا الحوار منفصلاً عن الحوار الذي يقتصر على الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ويمكن أن تشمل المنتديات المحتملة مناقشات غير رسمية على مستوى الدول على هامش مؤتمر نزع السلاح، وعملية على مستوى المسار ١,٥، ربما بالشراكة مع المعهد، أو حواراً مواضيعياً في مجلس الأمن؛

(ب) ستكون الحلقة الثانية هي حلقة جميع الدول التي تعتمد على الأسلحة النووية لتحقيق أمنها. ويمكن إجراء مثل هذه المناقشات من خلال توسيع نطاق الحوار على مستوى المسار ١,٥، الذي يمكن أن يوجهه المعهد باستخدام موارد خارجة عن الميزانية؛

(ج) ستكون الدائرة الخارجية والأخيرة هي دائرة جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، من خلال مناقشات في إطار مختلف ركائز آلية نزع السلاح، وكذلك في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ويمكن أن يقود مكتب شؤون نزع السلاح (نيويورك وجنيف) المناقشات داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الدعم الفني لهذه المناقشات.

وفي جميع الدوائر الثلاث، يمكن أن يشارك الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وأن يقدموا دعمهما.

٣٢ - ووافق المجلس على أهمية أنشطة الحد من المخاطر النووية، على نحو ما تم تأكيده في الخطة. ومن شأن الحد من المخاطر النووية أن يخدم مصالح الدول الأعضاء كافة. وفي الوقت نفسه، شدد المجلس على أن الحد من المخاطر النووية، بما في ذلك الحفاظ على القاعدة والممارسة المتعلقة بعدم الاستخدام، يجب أن يُتناول في السياق الأوسع للسعي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

٣٣ - وناقش المجلس الإجراءات التي يمكن أن تشكل تدابير محتملة للحد من المخاطر، مثل عدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية، والقيود في المذاهب النووية، والحد من أهمية الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن الوطني، والمبادرات الرامية إلى منع الاستخدام غير المقصود للأسلحة النووية، والتدابير من أجل وقف تصعيد النزاع، واعتماد سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية.

٣٤ - وشدد المجلس على ضرورة التصدي للآثار المترتبة على تكنولوجيات الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي الجديدة في الحد من المخاطر النووية. وأوصى بزيادة دراسة دور التكنولوجيات الناشئة في مجال التحقق من التزامات نزع السلاح ورصدها. وأيد المجلس دعوة الأمين العام للمعهد إلى تحديد مزيد من التدابير للحد من المخاطر.

٣٥ - واقترح المجلس بأن يشجّع الأمين العام على دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمناقشة تعزيز آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

٣٦ - ويمكن طرح اقتراح يدعو إلى تعزيز الإطار المؤسسي فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية من خلال إنشاء قدرة على الاستجابة في حالة وقوع هجوم بالأسلحة البيولوجية. ومع الحفاظ على سلطة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، يمكن أن يقود هذا الجهد مكتب شؤون نزع السلاح، الذي له فرع في جنيف، حيث يوجد مقر وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية وتجرى المناقشات المتعلقة بالاتفاقية.

## ٢ - نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح

### الإطار المفاهيمي

٣٧ - سلم المجلس بوصف الكثيرين للأسلحة التقليدية، التي تسفر عن تدمير واسع النطاق وخسائر فادحة في الأرواح، بأنها "أسلحة دمار شامل حقيقية". إذ تزداد النزاعات المسلحة فتكا وتدميرا وتعقيدا، ليس بسبب التراكم المفرط والتوافر الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها فحسب، بل أيضا بسبب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وكذلك ظهور تكنولوجيات جديدة، مثل الطائرات المسلحة المسيرة من دون طيار. واتفق المجلس مع الأمين العام في تقييمه بأن هذه الأسلحة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الخسائر الاقتصادية، وتشريد السكان المدنيين، وشل الهياكل الأساسية الحيوية وأن تنتج التلوث البيئي، وأن تعيق في نهاية المطاف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - ورحب المجلس بتقييم الأمين العام الورد في خطته بأن النهج الدولية المعتمدة لتنظيم الأسلحة يجب أن تواءم مع الحجم الكبير لتلك المشاكل وأن تدمج في العمل الأوسع نطاقا الرامي إلى الوقاية والتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أيد المجلس النتائج التي تفيد بضرورة اعتماد نهج جديدة لدعم العمل على الصعيد القطري بغية وضع حد للاجتار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وذخائرها، والحاجة إلى تعزيز تنفيذ تدابير الأمن والحماية المادية للمخزونات الزائدة والسيئة صيانتها، وضرورة تجديد التعاون والحوار من أجل الحد من الإنفاق العسكري وبناء الثقة فيما بين الدول.

٣٩ - ونظر المجلس في مسألة الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهي أمر يبعث على القلق الكبير أثير في الخطة. إذ للأسلحة المصممة للاستخدام في ساحات القتال المفتوحة (كالمدمعية والصواريخ وقذائف الهاون، و القنابل الكبيرة التي تُلقى من الطائرات، والقذائف التسيارية سطح - سطح) أثر مدمر على السكان المدنيين والهيكل الأساسية المدنية وقد أمتت مشكلة إنسانية صادمة. ولاحظ المجلس أنه على الرغم من القيود المفروضة بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن أثر الأسلحة المتفجرة على المدنيين قد تزايد بشكل كبير.

٤٠ - وناقش المجلس أثر الأسلحة من الناحية الجنسانية، بما في ذلك حقيقة أن للأسلحة آثارا متباينة على النساء والرجال والفتيان والفتيات، وأن المرأة تقع ضحية للعنف الجنساني الذي تيسره الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك العنف المنزلي والعنف الجنسي، أكثر من الرجل.

٤١ - وقد تم جمع البيانات في سياق بعثات الأمم المتحدة بغية التقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين. ولا تعتمد حتى الآن في تتبع هذه الآثار على المدنيين منهجية علمية وتحليلية دقيقة؛ ولكن عملية التتبع تقدم فعلا صورة متزايدة عن أثر الأسلحة على المدنيين. وفي هذا السياق، بحث المجلس ضرورة زيادة توحيد منهجية جمع المعلومات وأشار إلى أن هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى تحسين البيانات ونوعية المعلومات، بغض النظر عن الموقع أو الأفراد الذين يضطلعون بهذه المهمة. وحذر المجلس من أن هناك حاجة إلى ضمان حماية البيانات المجمعة، التي يمكن أن تكون حساسة بطبيعتها وقد تكون أداة للأغراض الكيدية إذا وُضعت في أيدي غير آمنة.

٤٢ - ودرس المجلس أيضا مسألة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي تشكل تحديا هائلا بسبب النطاق الواسع للمسألة، والمجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة المعنية بها، وسهولة اقتناء المواد التي تُستخدم في صنع هذه الأجهزة. ولاحظ المجلس أن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ليست فئة من الأسلحة تتحكم فيها الحكومات، مما يعوق فعليا اللجوء إلى المجموعة العادية من تدابير تحديد الأسلحة. وأهم عقبة أمام وضع إطار قانوني جديد لتنظيم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع هي الطبيعة الجوهرية للسلاح نفسه. وينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى التصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع شاملة وأن تندرج في إطار تدابير شاملة للوقاية وحل النزاعات.

٤٣ - ولاحظ المجلس أن التكنولوجيا والمواد المستخدمة في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تتطور باستمرار. وفيما يتعلق بمسألة السلائف، تمثل تحدي إضافي في أن المواد الكيميائية كثيرا ما تكون متاحة بسهولة وذات استخدام مزدوج بطبيعتها.

## الهيكلة المؤسسية

٤٤ - لاحظ المجلس أن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لها أثر ضار على العديد من أولويات الأمم المتحدة، إذ تتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة وإضرار بالهياكل الأساسية الحيوية، وتشريد السكان، وتلويث البيئة. وأشار إلى أنه بالنظر إلى أن أي بلد يمكن أن يتأثر بأفعال الإرهابيين الذين يستخدمون الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، فإن ثمة حافزا قويا لكل دولة من الدول الأعضاء للمشاركة في التصدي لهذه المسألة. وهذا ما يدعو إلى مزيد من الاتساق في النهج المتبعة من كل من الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ووجه المجلس الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٣٦/٧٢ المعنون "التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع"، الذي دعت فيه الجمعية إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وشجع المجلس على تنفيذ هذا القرار.

٤٥ - ورحب المجلس باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عُقد في نيويورك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٦ - وشدد المجلس على أهمية إقناع الوكالات الحكومية بالتعامل مع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليس فقط باعتبارها مسألة أمنية فحسب، بل أيضا كعائق أمام التنمية المستدامة. وأوليت أهمية خاصة لإشراك الوكالات المتعلقة بالشؤون المالية والدفاع والشؤون الداخلية والتنمية في المناقشات نفسها باعتبارها الجهات الممولة التي تدعم هذه الأنشطة.

٤٧ - ورحب المجلس بجهود التنسيق التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. وأوصى بالقيام بمزيد من العمل، بطرق منها آلية تنسيق العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، من أجل تكرار أفضل الممارسات الموجودة في مختلف البلدان والمناطق.

٤٨ - وناقش المجلس اعتراف الأمين العام، في إطار الخطة الجديدة لنزع السلاح، بإنشاء مرفق تمويل في إطار صندوق بناء السلام، يكون مفتوحا لشركاء منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الخارجية، ويدعم النهج الشاملة لتنظيم ومراقبة الأسلحة الصغيرة في مجموعة مختارة من الدول. ومن شأن مرفق التمويل أن يمكن الحكومات من الاضطلاع بالتنفيذ المنسق لطائفة واسعة من التدابير في إطار برنامج واحد مكون من عناصر يكمل بعضها بعضا لمعالجة مختلف جوانب مشكلة الأسلحة الصغيرة في بلدانها. وبذلك، يكون المرفق تطبيقا جيدا وابتكاريا وتشاركيا للفكرة المقبولة بشكل متزايد القائلة بأن تنظيم الأسلحة وتطويرها يجب التعامل معهما بطريقة متكاملة.

٤٩ - وأحس المجلس بالتشجيع لأن المزيد من الدول تقوم بإدراج قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في إطار خطط عملها الوطنية بشأن التعامل مع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولأنه تم إنشاء شبكة من جهات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وأبرز المجلس الدور الرئيسي الذي اضطلعت به النساء في وضع السياسات في سياق نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

## النقاط الرئيسية والتوصيات

- ٥٠ - شجّع المجلس على زيادة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٦/٧٢، الذي دعت فيه الجمعية إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.
- ٥١ - وأوصى المجلس بعمل المزيد من أجل تكرار أفضل الممارسات الموجودة في مختلف الدول والمناطق، بوسائل منها آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.
- ٥٢ - واقترح المجلس أن ينظر الأمين العام في دعم إجراء حوار على مستوى القمة، على غرار مؤتمر قمة الأمن النووي، لمواصلة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ورأى المجلس أن هذا المؤتمر يمكن أن يزيد الوعي بحجم المشكلة التي تطرحها الأسلحة الصغيرة ويشجع على تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.
- ٥٣ - وأيد المجلس بقوة الخطوات التي يتخذها الأمين العام لإنشاء مرفق تمويل في إطار صندوق بناء السلام لمساعدة الدول على اتخاذ نهج برنامجي شامل للتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ورحب المجلس باقتراح تجريب المرفق في عدد محدود من الدول، وبعد أن يتبين نجاحه، تعزيز صندوق بناء السلام وقدرات المنظومة على دعم الجهود القطرية.
- ٥٤ - وأوصى المجلس بإشراك اللجان الاقتصادية الإقليمية في تعزيز تنفيذ الخطة.

## ٣ - نزع السلاح من أجل الأجيال القادمة: وسائل وأساليب القتال الناشئة

## الإطار المفاهيمي

- ٥٥ - عقد المجلس مداوات بشأن وسائل وأساليب القتال الناشئة، ولاحظ أنه على الرغم من أن للتكنولوجيا فوائد هائلة، فالتكنولوجيات الجديدة في مجال الأسلحة تطرح تحديات للقواعد القانونية والإنسانية والأخلاقية الموجودة، ولعدم الانتشار، والاستقرار الدولي، والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، وأمام تزايد التشغيل الآلي للأسلحة، من الضروري اتخاذ تدابير جديدة لضمان تحكم البشر دائماً في استخدام القوة. ويجب تشجيع ثقافة المساءلة والالتزام بالمعايير والقواعد والمبادئ لضمان سلوك مسؤول في الفضاء الإلكتروني، ويلزم اتخاذ خطوات إضافية لتشجيع الابتكار المسؤول لدى قطاع الصناعة والمهندسين والعلماء.
- ٥٦ - ونظر المجلس في تنفيذ نقطة العمل الواردة في الخطة بشأن تشجيع الابتكار المسؤول في مجال العلم والتكنولوجيا، لضمان تطبيقه في الأغراض السلمية، فضلاً عن النشر المسؤول للمعارف، وفقاً لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة.
- ٥٧ - ولاحظ أنه في عام ١٩٧٥، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية (قرار الجمعية العامة ٣٠/٣٣٨٤/د-٣٠)، الذي أعلن فيه أنه "على جميع الدول أن تنهض بالتعاون الدولي لضمان استخدام نتائج التطورات العلمية

والتكنولوجية لصالح تدعيم السلم والأمن الدوليين، والحرية والاستقلال، وكذلك لغرض الإنماء الاقتصادي والاجتماعي للشعوب وإعمال حقوق الإنسان وحرياته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة“.

٥٨ - ووجه المجلس الانتباه إلى حقيقة أن ”الابتكار المسؤول في العلم والتكنولوجيا“ هو مفهوم واسع جداً، وأشار إلى أن الابتكار المسؤول يمكن أن تكون له آثار مختلفة حسب مجال التكنولوجيا المعني.

٥٩ - وأقر المجلس بأن غرس ثقافة الابتكار المسؤول باعتبارها جزءاً من مفهوم عام للسلوك الأخلاقي ينبغي أن يبدأ في سن مبكرة. وفي هذا الصدد، أوصى باستكشاف الروابط مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

٦٠ - ورأى المجلس أن الخطة ينبغي أن تكون أيضاً جزءاً من المناقشة الأوسع بشأن الذكاء الاصطناعي. وينبغي أن تناقش في منتديات العلوم والتكنولوجيا، سواء في المقر أو في الميدان، داخل الأمم المتحدة وخارجها. ويتمثل مورد هام للنهوض بالخطة في جميع أنحاء العالم في إشراك مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح.

٦١ - ونظر المجلس أيضاً في نقاط العمل في الخطة التي تتعلق بكفالة السلام والاستقرار في الفضاء الإلكتروني. ورحب بكون الأمين العام يتيح إمكانية بذل مساعيه الحميدة للمساهمة في منع النزاعات الناشئة عن النشاط الكيدي في الفضاء الإلكتروني وتسويتها بالوسائل السلمية.

#### الهيكلة المؤسسية

٦٢ - لاحظ المجلس بارتياح أن التوصية الواردة في تقريره السابق التي يؤيد فيها فكرة أن تصبح الأمم المتحدة الجهة الرئيسية التي تضع القواعد في المجال الإلكتروني قد اعتمدها مكتب شؤون نزع السلاح من خلال وضعه، بدعم من حكومة سنغافورة، دورة تدريبية إلكترونية ومجموعة أدوات لتنفيذ القواعد. وتستند الدورة التدريبية ومجموعة الأدوات إلى التقييمات والتوصيات الواردة في تقارير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وسيجري إطلاقهما في اجتماع للجنة الأولى خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

٦٣ - ولئن أيد المجلس تمام التأييد مناقشات فريق الخبراء الحكوميين بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فقد ناقش فكرة أن الأمين العام يمكن أن ينظر في دعم مناقشة على مستوى المسار ١,٥ بشأن موضوع منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

#### النقاط الرئيسية والتوصيات

٦٤ - اقترح المجلس أن ينظر الأمين العام في دعم مناقشة على مستوى المسار ١,٥، تشمل قطاع الصناعة، بشأن تبادل الخبرات الوطنية في تنظيم التكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والنظم الذاتية التشغيل، وتحديد التفاعل بين الإنسان والآلة. وينبغي أن تستكشف المناقشة المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني كي يحدد بوضوح خط مساءلة الإنسان عن

استخدام القوة الفتاكة. ويمكن لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يقوم بدور رئيسي في دعم الجهود المتعددة الأطراف وإجراء بحوث مستقلة لتوفير وإثراء المناقشات في المستقبل.

٦٥ - وفي هذا الصدد، أوصى المجلس أيضا بإشراك وتعبئة أصحاب المشاريع الشباب، وعلى وجه الخصوص أولئك الشباب الذين يشاركون في أعمال التطوير العلمي والتكنولوجي.

٦٦ - وأوصى المجلس كذلك بأن يشمل التعاون مع القطاع الخاص مناقشات بشأن النهج الابتكارية في التعامل مع التكنولوجيا، ولا سيما للتخفيف من الغموض في تنفيذ حوارات التعلم الآلي والتكنولوجيات الأخرى.

٦٧ - وينبغي لمكتب شؤون نزع السلاح القيام بمزيد من العمل لدعم الدول في تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

#### ٤ - تعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح

٦٨ - كما هو مبين في خطة نزع السلاح، حققت مبادرات نزع السلاح أكبر قدر من النجاح عندما شملت شراكات فعالة فيما بين الحكومات وأوساط الخبراء والمجتمع المدني. ولا بد من إعادة تنشيط المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة المعنية بنزع السلاح واستخدامها بشكل أفضل، وذلك من خلال تعزيز الإرادة السياسية وكذلك تحسين التنسيق واستخدام الخبرات في عملها.

٦٩ - وفي الخطة، يلاحظ الأمين العام أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن تعمل معا على تعزيز المنتديات القائمة للحوار الإقليمي بشأن الأمن وتحديد الأسلحة. ويلزم بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار التي هي، كما يشير إلى ذلك الأمين العام، واجب أخلاقي وضرورة عملية. وينبغي توفير المزيد من فرص التعليم والتدريب لتمكين الشباب ليكونوا قوة لإحداث التغيير وتحقيق نزع السلاح. وأخيرا، لا بد من تحسين مشاركة وإشراك الخبراء وممثلي قطاع الصناعة والمجتمع المدني في جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح.

٧٠ - وفيما يتعلق بتعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح، ناقش المجلس أهمية التحول عن العمل الرمزي. فيجب إحضار النساء والشباب وممثلي الشبكات المجتمعية المعنية بحل النزاعات والقطاع الخاص، من بين جهات أخرى، إلى طاولة التفاوض. ودعا المجلس إلى إشراك هذه المجموعات على نحو أكثر عملية، بتمكينها من اتخاذ إجراءات متابعة ملموسة في مجالات عملها ومن خلال نشاط أكثر قوة وتأثيرا على أرض الواقع.

٧١ - ولاحظ المجلس أن عدم وجود إرادة سياسية في مجال نزع السلاح هو أحد العوامل التي تجعل من الصعب نزع السلاح، بصرف النظر عن المنتديات القائمة لمناقشة هذه المسألة.

٧٢ - ومن حيث قدرة المجلس على تقديم إسهامات ذات طابع استراتيجي أكبر في جهود الأمين العام وتنفيذ خطة نزع السلاح، استكشف المجلس عددا من الإجراءات التي يمكن أن يتخذها فرادى الأعضاء أو المجلس ككل.

## النقاط الرئيسية والتوصيات

٧٣ - رأى المجلس أن تعبئة الشباب فرصة ينبغي ألا تضيع. ومن شأن إشراك شبكات ومنظمات الشباب القائمة ورابطات الدبلوماسيين الشباب ومجموعات أخرى وربط علاقات معها أن يتيح تبادلاً أكثر إفادة للأفكار والمعارف. وينبغي النظر في إمكانية دعوة الشباب إلى المشاركة في المشاورات والعمليات. وشجع المجلس أيضاً على توفير المزيد من المساعدة المالية لتيسير مشاركة ممثلين من البلدان النامية في اجتماعات الأمم المتحدة.

٧٤ - وأبرز المجلس أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح، وإشراك التلاميذ والطلاب في جميع مراحل الدراسة من خلال دورات إلكترونية، ودعوة الخبراء الشباب إلى المشاركة في مسابقات أو كتابة مقالات بشأن مسائل نزع السلاح. وينبغي تشجيع طلاب الجامعات على مناقشة النقاط المطروحة في الخطة والتفكير في حلول جديدة للتحديات الحالية للتفاوض بشأن نزع السلاح.

٧٥ - وأبرز المجلس أيضاً أهمية إشراك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المسعى من أجل ربط علاقات مع المنظمات النسائية العاملة في مسائل نزع السلاح.

٧٦ - ولاحظ المجلس أن ندوة الأمم المتحدة العالمية لرؤساء الجامعات فرصة لنشر ومناقشة مبادرات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالسياسات. وفي عام ٢٠١٦، ناقشت الندوة الحفاظ على التراث الثقافي. وأوصى بأن تنظر الأمم المتحدة في جعل خطة نزع السلاح موضوعاً لندوة تُعقد في المستقبل. وتم التأكيد على وجه التحديد على حضور الأمين العام في الندوة.

٧٧ - ورحب المجلس بالاقترح الداعي إلى تعزيز دوره الاستراتيجي في جميع عمليات نزع السلاح والمداومات بشأنه. وينبغي القيام على نحو أكثر نشاطاً بإبلاغ هيئات ومنتديات نزع السلاح داخل إطار الأمم المتحدة وخارجه بالرؤية والرسائل المتفق عليها. ومن شأن ذلك أن يساهم في تحديد أولويات استراتيجية وناشئة في مجال نزع السلاح وتقديم المشورة إلى الأمين العام وفقاً لذلك وفي الوقت المناسب. وتم النظر أيضاً في إمكانية إنشاء لجان فرعية يتناول فيها أعضاء من المجلس مجالات محددة من نزع السلاح.

٧٨ - وأكد المجلس أيضاً على أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ الخطة وأوصى بذلك.

٧٩ - وأبرز المجلس المزية الهامة للعمل مع اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح والكيانات الأخرى داخل آلية نزع السلاح وخارجها. ورأى المجلس أن تبادل أعضائه للآراء مع هيئات أخرى معنية بنزع السلاح، حيثما كان ذلك ممكناً، يمكن أن يساعده في عمله في دراسة المسائل وتقديم التوصيات.

## ثالثاً - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٨٠ - اجتمع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، الذي يتصرف بصفته مجلس أمناء المعهد، مرتين في عام ٢٠١٨، في ٢٣ كانون الثاني/يناير في جنيف، وفي ٢٦ حزيران/يونيه في نيويورك.

- ٨١ - وفي الاجتماع المعقود في كانون الثاني/يناير، رحب المجلس بالرئيس الجديد وتسعة أعضاء جدد. وأتاح الاجتماع فرصة للمعهد لاطلاع أعضاء المجلس على عمله ونموذجه التشغيلي. وقدم نائب المدير إحاطة شاملة عن الحالة الراهنة للمعهد وأنشطته. وقدم أعضاء المجلس تعليقات ومشورة بشأن بحوث وأنشطة المعهد، وأعربوا عن تقديرهم للسياسة الجنسانية للمعهد، وشجعوه على وضع سياسة للرصد والتقييم.
- ٨٢ - وقدم نائب المدير أيضا معلومات مستكملة عن المسائل الإدارية والمالية، ولحمة عامة عن الاتجاهات الأخيرة في التمويل، مع التركيز بوجه خاص على الانخفاض النسبي في المساهمات غير المخصصة في ميزانية العمليات المؤسسية، والزيادة المتناسبة في التمويل المخصص للمشاريع.
- ٨٣ - ورحب المجلس بتعيين الأمين العام لمديرة جديدة وتطلع إلى توليها المهام في الوقت المناسب. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للمدير المنتهية ولايته، جارمو ساريفا، وعمله من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المؤسسي والمالي للمعهد.
- ٨٤ - وألقت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح كلمة أمام المجلس. فأكدت دعمها للمعهد والدور الذي يمكن أن يضطلع به في صياغة خطة لنزع السلاح ودعم تنفيذها.
- ٨٥ - وفي الاجتماع المعقود في حزيران/يونيه، نظر المجلس في الأهداف والأولويات الاستراتيجية للمديرة الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، ونتائج تقييم الطرف الثالث المستقل، والتقرير السنوي للمديرة. وقدمت لأعضاء المجلس أيضا نسخ من سياسة المعهد الجديدة للرصد والتقييم.
- ٨٦ - ورحب المجلس برؤية المديرية للمعهد باعتباره جهة متحاوية تقدم المعارف والمعلومات وتيسر الحوار وتسدي المشورة في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، وجماعة خبراء نزع السلاح، وكيانات الأمم المتحدة، وأيد هذه الرؤية. وعلى وجه الخصوص، رحب المجلس بتأكيد المعهد على المساهمة في تنفيذ خطة نزع السلاح، بالنظر إلى أهمية الوثيقة. وإذ أشار المجلس إلى أن الخطة تخصص أدوارا محددة للمعهد، شجع المعهد على المشاركة الكاملة في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة للمضي قدما في تنفيذ الخطة. ورحب المجلس أيضا بالتشديد على تعزيز الروابط بين أهداف نزع السلاح، والوقاية، والتنمية المستدامة في عمل المعهد والتعاون على الصعيدين القطري والإقليمي، عند الاقتضاء. وأيد أعضاء المجلس التزام المعهد بزيادة التوعية والبروز، وشجعوا المعهد على العمل مع المزيد من الشركاء والمشاركة في المزيد من الأنشطة خارج أوروبا حيثما كان ذلك ممكنا من الناحية المالية.
- ٨٧ - وأقر المجلس مع التقدير بالنطاق الواسع لبرنامج بحوث المعهد والتزامه بالحفاظ على القدرة على التعامل مع الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل، فضلا عن التكنولوجيات الجديدة. وعلى وجه الخصوص، رحب المجلس بزيادة التركيز على العنف في المناطق الحضرية، والمسائل الجنسانية، والحد من خطر استخدام الأسلحة النووية، والعمل الشامل بشأن هذه المسائل، فضلا عن التركيز على تحديد ودعم المجالات التي تشكل أرضية مشتركة في سياق أسلحة الدمار الشامل. وشجع المجلس الجهود التي يبذلها المعهد من أجل توثيق الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ورحب أيضا بالتزام المعهد بتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، ولا سيما بشأن الآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة. وتطلع المجلس إلى مناقشة برامج بحوث محددة بمزيد من التفصيل في اجتماعه المقبل.

٨٨ - وصادق المجلس على تقرير مديرة المعهد عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٨ وعلى برنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (A/73/256). ونظر المجلس في تقرير تقييم الطرف الثالث المستقل الذي تم فيه تحديد هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذج تشغيل على النحو المطلوب من أجل إنجاز ولاية المعهد وتحقيق أهدافه، وفق التكاليف الصادر بموجب قرار الجمعية العامة ٦٩/٧٠. وأحاط المجلس علما بالطابع المهني والشامل للتقييم وأيد نتائجه العامة. وفي رأي المجلس، يؤكد التقييم الموقف الثابت للمجلس بشأن أهمية امتلاك المعهد للقدرة التشغيلية والموارد الكافية للاضطلاع بولايته بطريقة مستدامة ونزيهة وشاملة. وأكد المجلس على التوقيت المناسب للتقييم في سياق إطلاق خطة الأمين العام لنزع السلاح وتعيين إدارة جديدة للمعهد.

٨٩ - وأشار المجلس إلى أنه، على النحو الذي نوقش في الاجتماع الذي عقده في كانون الثاني/يناير، قد أوصى باستمرار بتقديم إعانة من الميزانية العادية للأمم المتحدة إلى المعهد، فضلا عن زيادة<sup>(١)</sup>. ولئن تواصل منح الإعانة، فإنها لم تواكب تزايد تكاليف موظفي المعهد: لا تغطي الإعانة المالية الحالية تكاليف وظيفة المديرية من الرتبة مد-٢. ولاحظ المجلس أن جزءا كبيرا من نواتج المعهد، مثل ما يقدمه للدول من دعم في مجال المعلومات والمعارف ومشورة في مجال السياسات، هي منافع عامة، وليس مشاريع منفصلة تلقى من أجلها تمويلا مخصصا.

٩٠ - وأكد المجلس على أن التمويل المؤسسي الثابت الذي يمكن التنبؤ به أساسي للتخطيط الاستراتيجي للمعهد وقدرته على تقديم المشورة والدعم إلى جميع الدول. وفي هذا الصدد، أعرب عن خيبة أمله إزاء حقيقة أنه لم تتم الموافقة على زيادة استثنائية غير متكررة في الإعانة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ على الرغم من التوصية بتوافق الآراء الواردة في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٦٩/٧٠، وتأييد المجلس القوي، وتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وإدراجها في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٩١ - وفي ضوء زيادة اعتماد الدول الأعضاء على دعم المعهد، أيد المجلس بقوة الرأي الوارد في تقييم الطرف الثالث المستقل بشأن أهمية زيادة الدعم من الميزانية العادية من أجل تغطية تكاليف مديرة المعهد وموظفيه، ودعا الدول الأعضاء إلى تأييد هذه الزيادة في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٩٢ - ويتطلع مجلس الأمناء إلى الاطلاع على تقرير الأمين العام، الذي سيقدم في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، بشأن هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذج تشغيل من أجل إنجاز ولاية المعهد وتحقيق أهدافه، ويناشد الدول الأعضاء أن تؤيد التوصيات الواردة فيه. وسيقوم المجلس بالتحاور مع الهيئات ذات الصلة التابعة للجمعية العامة أثناء الدورة الثالثة والسبعين بشأن الحاجة إلى ترتيبات للتمويل المستدام للمعهد.

٩٣ - وإذ يدرك المجلس القيمة الفريدة للمعهد والخبرات التي يمنحها للدول الأعضاء والاجتمع الدولي، فضلا عن الدور المتوخى للمعهد المتمثل في الإسهام بنشاط في تنفيذ خطة نزع السلاح، فهو يطلب إلى

(١) منذ عام ١٩٨٣، "أعرب" المجلس "عن قلقه" إزاء الحالة المالية للمعهد. ووافق على "أن يتم بقدر الإمكان استيعاب الأموال المطلوبة لتشغيل الموظفين الدائمين من الميزانية العادية للأمم المتحدة" (A/38/467، الفقرة ٢١). ويشار في كل تقرير سنوي لاحق للمعهد تقريبا إلى جهود جمع الأموال الكبيرة التي يقوم بها المدير والموظفون، ويعرب عن القلق إزاء عدم كفاية التبرعات لتغطية التكاليف المؤسسية.

الأمين العام والأمانة العامة مواصلة تقديم الدعم الإداري واللوجستي اللازم، ولا سيما أماكن العمل داخل قصر الأمم في جنيف، بغية تمكين المعهد من أن يبقى مندماجاً كلياً ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

#### رابعاً - الأعمال المقبلة والمسائل الأخرى

٩٤ - فيما يتعلق بالأعمال المقبلة، وإضافة إلى مناقشة المجلس بشأن تعزيز دوره الاستراتيجي في العمليات والمداولات المتعلقة بنزع السلاح، اقترح المجلس إجراء عملية حصر لتحديد مجالات خبرة أعضائه والشبكات التي ينتمون إليها. ومن شأن هذا النشاط أن يحسن الجهود المبذولة في مجال الدعوة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز وتشجيع خطة نزع السلاح.

٩٥ - ونظر المجلس في الاجتماع أكثر من مرتين في السنة، بما في ذلك من خلال اجتماعات إلكترونية تعقد بشكل منتظم خلال فترة ما بين الدورتين. واعتُبر ذلك هاماً لتحقيق مكاسب ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة.

٩٦ - واقترح المجلس بأن تقدم الأمانة العامة إحاطة لأعضاء المجلس بشأن التوصيات الصادرة خلال الدورات السابقة، وأن تحوّلهم بالتوصيات التي نُفذت منها.

## المرفق

## أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح لعام ٢٠١٨

فلاديمير دروبنيك (الرئيس)

سفير

الممثل الدائم لكرواتيا لدى مكتب الأمم المتحدة

نيويورك

جوان أدامسُن

سفيرة

نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

نيويورك

سيتسوكو أووكي

أستاذ القانون، جامعة كايو

طوكيو

سيلما أشيبالا - موسافي

سفيرة

الأمينة الدائمة لوزارة العلاقات الدولية والتعاون في ناميبيا

ويندهوك

كورونتان بروستلان

زميل أبحاث

مركز الدراسات الأمنية

المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

باريس

لوسيا داميرت

أستاذة مساعدة

جامعة سانتياغو دي تشيلي

سانتياغو

لويس أ. دَن  
السفير السابق للولايات المتحدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية  
لاستعراض المعاهدة  
فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

فو تسونغ  
سفير مكلف بشؤون نزع السلاح  
نائب الممثل الدائم للصين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف  
جنيف

أمانديب جيل  
سفير  
الممثل الدائم للهند لدى مؤتمر نزع السلاح  
جنيف

ستيفن كونغستاد  
سفير  
الممثل الدائم للنرويج لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا  
فيينا

ميريل نورمان  
أستاذة مساعدة  
جامعة تيلبرغ  
تيلبرغ، هولندا

إنختسييتسيغ أوتشير  
المدير العام للتعاون المتعدد الأطراف  
وزارة الخارجية في منغوليا  
أولان باتور

فلاديمير أورلوف  
مدير مركز الاتجاهات العالمية والمنظمات الدولية  
الأكاديمية الدبلوماسية، وزارة خارجية الاتحاد الروسي  
موسكو

أبيودون وليامز  
مدير معهد القيادة العالمية وأستاذ ممارسة السياسة الدولية، كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية،  
جامعة تافتس  
ميدفورد، الولايات المتحدة الأمريكية

معتز زهران

سفير

سفارة مصر

أوتاوا

ريناتا دوان (عضوة بحكم منصبها)  
مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح  
جنيف